

ملخص ورقة عمل حول "منهجية الديوان في التخطيط"

تتضمن الورقة أهم المحطات والمراحل التي مر بها التخطيط الاستراتيجي في ديوان الرقابة، بالإضافة الى سرد لأهم مكونات الخطة الاستراتيجية وكيف سوف تساهم هذه الوثيقة في الوصول الى تحقيق لرؤية ورسالة الديوان والانتقال الى مؤسسة نموذجية في كافة أعمالها وبالأخص مساهمة الديوان في تعزيز الحكم الرشيد والشفافية.

وقد اعتمدت منهجية التخطيط في ديوان الرقابة المالية والادارية على أربعة محاور رئيسية:

1- دليل التخطيط الاستراتيجي لمبادرة تنمية الانتوساي، وهي المؤسسة الخاصة بتنمية قدرات الاجهزة الرقابية في كافة أرجاء العالم والتي تتبع الى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) ، وهذا الدليل يشكل مرجع رئيسي ومهم في عملية التخطيط للأجهزة الرقابية استنادا الى أفضل الممارسات الدولية في التخطيط الاستراتيجي .

2- عضوية ديوان الرقابة المالية والادارية في فريق المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والادارية (الارابوساي)، حيث يشارك الديوان في اعداد المخطط الاستراتيجي للارابوساي منذ 5 سنوات بالاضافة الى تقييم ما تم تنفيذه من الخطة الاستراتيجية للارابوساي.

3- نتائج تقرير إطار قياس الاداء (SAI PMF): يعتبر ديوان الرقابة المالية والادارية من الاجهزة الاولى عالميا التي تنطبق إطار قياس الاداء والمعد من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، حيث قام الديوان وبالتعاون مع البنك الدولي ومكتب المدقق النرويجي بإجراء تقييم لعمل الديوان في العام 2014 استنادا الى إطار قياس الاداء.

4- تحليل تقييم الاحتياجات: لديوان الرقابة خبرة واسعة وخبراء في مجال تقييم احتياجات الاجهزة العليا للرقابة وذلك من خلال التدريب والخبرة العملية التي حصل عليها الديوان منذ العام 2007 من خلال مشاركته في عدة برامج بناء القدرات وتقييم احتياجات.

من أهم مراحل التخطيط الاستراتيجي في ديوان الرقابة المالية والادارية، مرحلة تقييم الوضع الحالي للديوان وذلك من خلال مراجعة للخطة الاستراتيجية السابقة وقياس مدى تحقق الاهداف، بالإضافة الى مراجعة لنشاطات بناء القدرات في الديوان ومن اهمها مشروع تعزيز القدرات المؤسسية للديوان

والممول من قبل الاتحاد الأوروبي، وكما تم عقد ورشات عمل وبالتعاون مع خبير في التخطيط الاستراتيجي للأجهزة العليا للرقابة، وعقد ورشات عمل مع الأطراف ذات العلاقة لمشاركتها في اعداد الخطة الاستراتيجية.

تعتبر خطة التنمية الوطنية والمعدة من قبل الحكومة الفلسطينية والتي تشمل كافة القطاعات في دولة فلسطين من أهم المدخلات الرئيسية في عملية التخطيط وذلك لضمان ان عمل الديوان ضمن المنظومة الادارية في فلسطين والسياسات العامة لدولة فلسطين يتم الاخذ بها في عملية التخطيط.

في ضوء الاهتمام المتزايد من قبل أصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين، واتساع مجال الخدمات الرقابية التي توفرها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، فقد أدركت الإنتوساي الحاجة المتزايدة لإظهار القيمة والمنافع التي توفرها هذه الأجهزة. ويوثق المعيار ISSAI 12 قيمة ومنافع الرقابة الحكومية المستقلة، وما تحتاج أن تفعله هذه الأجهزة لتتمكن من إضافة القيمة للمجتمع وإحداث الفارق في حياة المواطنين، حيث قام الديوان بتبني المعيار المذكور في الخطة الاستراتيجية.

ولإبراز أهمية إحداث الفارق في حياة المواطن، تم إطلاق عنوان " نحو إحداث الفارق في حياة المواطن "على الخطة الاستراتيجية للديوان وذلك لتغيير الفكر الاستراتيجي في عمل الديوان والتوجه نحو الرقابة الكلية وليس الجزئية والتركيز على رقابة الاداء من جانب بالإضافة الى رقابة الامتثال لقياس مدى التزام الجهات الخاضعة للرقابة في تقديم الخدمات المسندة اليها استنادا الى القوانين والانظمة والتشريعات المعمول بها.

ومن خلال المسائل الاستراتيجية، خلص الديوان الى الاهداف الاستراتيجية التالية:

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز جودة العمل الرقابي.

الهدف الاستراتيجي الثاني: زيادة قيمة ومنفعة التقارير الرقابية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تفعيل إدارة المعرفة واستدامة تعزيز القدرات المؤسسية للديوان.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير وسائل الاتصال الداخلية والخارجية للديوان.

تم تحديد الية خاصة لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وذلك من خلال اعداد تقرير ربعي حول تنفيذ الخطة وبيان أوجه الانحراف في عملية التنفيذ.